



# القمة العالمية لمجتمع المعلومات



جنيف 2003 – تونس 2005

الوثيقة WSIS/PC-2/DOC/5-A

15 يناير 2003

الأصل: بالإنكليزية

مذكرة من الأمانة التنفيذية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات

تقرير المؤتمر الإقليمي الأوروبي  
للقمة العالمية لمجتمع المعلومات  
(بوخارست، 7-9 نوفمبر 2002)

استلمت الأمانة التنفيذية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات التقرير المرفق الذي تحيله إلى الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية للقمة.

الملحقات: 1

## إعلان بوخارست

### الصادر عن مؤتمر بوخارست الأوروبي للتحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات:

#### نحو مجتمع المعلومات: المبادئ والاستراتيجية وأولويات العمل - 9 نوفمبر 2002

التقت في بوخارست الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا في إطار المؤتمر الأوروبي لمجتمع المعلومات (7-9 نوفمبر 2002) واتفقت على مجموعة المبادئ والأولويات التالية:

#### رؤية لمجتمع معلومات يعود بالنفع على الجميع (الشمول الإلكتروني)

يقترح المؤتمر الإقليمي الأوروبي رؤية لمجتمع معلومات يتاح فيه للأشخاص جميعاً، بدون تمييز من أي نوع كان، ممارسة حقهم في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك حرية اعتناق الآراء بدون تدخل، وحرية التماس وتلقي وإصدار المعلومات والآراء من خلال أي وسيلة اتصال وعبر الحدود الجغرافية.

وينطوي مجتمع المعلومات على إمكانات هائلة لتعزيز التنمية المستدامة والديمقراطية والشفافية والمساءلة والحكم السديد. وينبغي أن يشكل الاستغلال التام للفرص الجديدة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واقتراحها بالوسائل التقليدية، والاستجابة الملائمة لتحدي الفجوة الرقمية، عناصر هامة في أي استراتيجية وطنية أو دولية تستهدف تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية. وثمة حاجة أيضاً إلى نهج يتخذ من البشر محوراً له ويؤكد على الغايات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وعلى مقومات الحكم السديد. ولا بد لهذا النهج أن يكفل دمج معارف المواطنين وخبراتهم في هذه العملية باعتبارها القوة المحركة لمجتمع المعلومات الجديد.

ويرتكز مجتمع المعلومات على نشر المعلومات وتبادلها على نطاق واسع والمشاركة الفعالة لجميع الأطراف المعنية - الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وتنطوي مساهمة هذه الأطراف على قيمة حيوية في الجهود المبذولة لتمكين الجميع من الانتفاع بمختلف مزايا وفوائد مجتمع المعلومات. وينبغي للحكومات والأطراف المعنية الأخرى أن توفر الشروط الضرورية لضمان انتفاع النساء على قدم المساواة بالمعلومات والمعارف، وإتاحة فرص متكافئة لهن في المشاركة وصنع القرار فيما يتعلق بالجوانب المختلفة لصوغ سياسات وأطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي أن تستند المبادرات العالمية والإقليمية إلى المبادرات السابقة والحالية التي أقدمت عليها الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى مساهمات القطاع الخاص والمجتمع المدني. وقد رحبت الدول الأعضاء بالمشاركة الفعالة لهذه الأطراف ومساهماتها في العمل الجاري بمختلف جوانبه.

وترمي المبادئ الأساسية التالية إلى تحديد التوجهات الرئيسية للاستراتيجيات الإلكترونية لبناء مجتمع المعلومات. ويمكن الآن استبانة بعض الموضوعات المحورية ذات الأولوية للاستراتيجيات الإلكترونية.

## المبدأ الأول: تأمين النفاذ إلى المعلومات والمعرفة

ينبغي أن يستفيد الأفراد والمنظمات من النفاذ إلى المعلومات والمعرفة والأفكار. وينبغي خاصة أن تكون المعلومات في المجال العام متاحة ومتيسرة. والمعلومات هي الأساس الذي تستند إليه عملية لصنع القرار تتميز بالأداء الجيد والشفافية، كما تعتبر شرطاً مسبقاً لأي نظام ديمقراطي. والمعرفة هي العامل الرئيسي في تحويل وتطوير مجتمعنا العالمي ومجتمعاتنا المحلية. وينبغي للسياسة العامة أن توسع من نطاق الفرص المتاحة لتوفير المعلومات للجميع. بمن فيهم المعوقون وذلك عن طريق استحداث المحتوى مما يساعد بالتالي على إصلاح أوجه اللامساواة. وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تنطوي فقط على الإمكانيات اللازمة لدعم فعالية أداء الخدمة العمومية وإنما أيضاً لإشراك الأفراد في صوغ السياسات الحكومية. وعلاوة على ذلك، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتزويد مجتمع المعلومات بمحتوى جيد. ومن المسلم به أن وسائل الإعلام الجماهيري بمختلف أشكالها تعتبر في هذا المجال أداة هامة لدعم الإعلام العام والتنمية المجتمعية والتماسك الاجتماعي.

## المبدأ الثاني: تعزيز النفاذ الشامل بتكلفة معتدلة

يعتبر تطوير البنى التحتية الملائمة شرطاً مسبقاً لتمكين جميع الأطراف المعنية من النفاذ إلى المعلومات بطريقة آمنة وموثوقة وبأسعار معتدلة، وللارتقاء بالخدمات ذات الصلة. وينطوي تحسين التوصيل على أهمية خاصة في هذا الصدد، ويضطلع القطاعان العام والخاص بهذه المهمة سوياً. والتنمية التي تقودها المجتمعات المحلية تشكل عنصراً فائق الأهمية في الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق النفاذ الشامل إلى المعلومات والمعرفة. ويمكن لمراكز النفاذ الجماعية والخدمات العمومية (مثل مكاتب البريد والمكتبات والمدارس) أن توفر وسائل فعالة لتعزيز النفاذ الشامل، لا سيما في المناطق النائية، باعتبارها عاملاً هاماً في تنمية تلك المناطق. ولكي يتسنى إتاحة أسعار أكثر اعتدالاً، ينبغي للسياسات المطبقة في هذا المجال أن ترمي إلى تهيئة بيئة ملائمة ومفتوحة وقائمة على التنافس.

## المبدأ الثالث: تعزيز التنوع اللغوي والهوية الثقافية

يرتكز مجتمع المعلومات على احترام التعبير الثقافي والتمتع به. وينبغي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تحفز التنوع الثقافي واللغوي وأن تدعم قدرة الحكومات على وضع سياسات فعالة لهذا الغرض. ويساعد النفاذ إلى المعرفة والمعلومات والإسهام فيهما على توسيع نطاق محتويات المجال العام وتعزيز التفاهم واحترام التنوع.

## المبدأ الرابع: تنمية القدرات البشرية من خلال التعليم والتدريب

إن من الأهمية بمكان للحكومات أن تضع استراتيجيات شاملة تقدمية لتطوير التعليم. وينبغي تمكين الناس من اكتساب المهارات الضرورية للمشاركة الفعالة في مجتمع المعلومات وفهمه والانتفاع بكل ما يتيح من إمكانيات. وينبغي كذلك إشراك الأفراد في تحديد احتياجاتهم وفي وضع البرامج الكفيلة بتلبية هذه الاحتياجات.

وهذه المهارات تجمع بين مفاهيم معينة مرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعرفة أوسع نطاقاً، وهي مهارات يمكن اكتسابها بوجه عام عن طريق التعليم الابتدائي والثانوي والعاللي، والتدريب في الموقع، ولكن يمكن اكتسابها أيضاً وعلى نحو متزايد من خلال التعلم عن بعد. وسوف يتطلب التغيير التكنولوجي، وعلى نحو مطرد، توفير فرص التعلم مدى الحياة والتدريب المستمر للجميع. وينبغي للسياسات العامة أن تأخذ بعين الاعتبار أوجه اللامساواة في الحصول على التعليم الجيد والتدريب الملائم، لا سيما في حالة الفئات المستضعفة والمناطق النائية أو التي لا تتييسر لها خدمات كافية. وينبغي كذلك إيلاء عناية خاصة لتدريب المدرسين. وتتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصاً جديدة تماماً للتعلم الإلكتروني. وثمة حاجة في هذا المجال إلى أشكال جديدة من الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

## المبدأ الخامس: إنشاء بيئة تمكينية، بما في ذلك الأطر القانونية والتنظيمية والسياسية

إن على الحكومات إذا أرادت تعظيم المزايا الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع المعلومات أن تعمل على تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية وسياسية جديرة بالثقة وتتسم بالشفافية، قادرة على تشجيع الابتكار التكنولوجي والتنافس، مما يساعد على اجتذاب الاستثمارات الضرورية، من القطاع الخاص في المقام الأول، لتطوير البنى التحتية واستحداث خدمات جديدة.

إن مجتمع المعلومات ظاهرة عالمية بطبيعته. ومن ثم ينبغي أن تشارك جميع الأطراف المعنية على نحو فعال في تناول قضايا مثل حماية الخصوصية، وثقة المستهلكين، وإدارة أسماء الميادين، وتسهيل التجارة الإلكترونية، وحماية حقوق الملكية الفكرية، والحلول القائمة على المصادر المفتوحة، وما إلى ذلك.

## المبدأ السادس: بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يتطلب الانتفاع الكامل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تكون الشبكات وأنظمة المعلومات على درجة كافية من القوة والمتانة بحيث تتمكن من منع الحوادث الأمنية وكشفها والاستجابة لها بصورة ملائمة. ومع ذلك، فإن الأمن الفعال لأنظمة المعلومات لا يعتبر مسألة تتعلق فقط بالحكومة أو ممارسات إنفاذ القانون أو التكنولوجيات. فالأمر يتطلب وضع ثقافة شاملة للأمن السيبراني، ولا بد من تناول الأمن من منظور الوقاية، ودعمه في مختلف أنحاء المجتمع، على أن يكون متمشياً مع ضرورة الحفاظ على حرية تداول المعلومات.

ويمكن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض لا تتماشى مع أهداف الحفاظ على الاستقرار والأمن الدوليين، وقد يؤثر مثل هذا الاستعمال تأثيراً سلبياً على سلامة البنى التحتية داخل الدول مما يلحق الضرر بأمنها في المجالات المدنية والعسكرية. ومن الضروري أيضاً منع استعمال موارد أو تكنولوجيات المعلومات لأغراض إجرامية أو إرهابية.

ولكي يتسنى بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ينبغي للحكومات أن تعمل على تعزيز وعي مجتمعاتها بالمخاطر التي تهدد الأمن السيبراني، وأن تسعى لتوطيد دعائم التعاون الدولي في هذا المجال بما في ذلك التعاون مع القطاع الخاص.

## المبدأ السابع: تناول القضايا العالمية

ينبغي للحوار السياسي الدولي على الأصعدة العالمية والإقليمية وشبه الإقليمية بشأن مجتمع المعلومات أن يدعم تبادل الخبرات واستبانة المعايير والقواعد المتلائمة وتطبيقها، ونقل الدرايات، وتقديم المساعدة التقنية بغية سد الفجوات في القدرات، وإنشاء برامج للتعاون الدولي لا سيما في مجال استحداث المحتوى. وسيساعد تقاسم قصص النجاح، والخبرات المستمدة من أفضل الممارسات على تمهيد الطريق لأشكال جديدة من التعاون الدولي.

\*\*\*

## الاستراتيجيات الإلكترونية

إن من الأهمية بمكان أن تعمل الحكومات على وضع استراتيجيات وطنية شاملة وتقدمية من أجل تنمية مجتمع المعلومات، يشارك فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني. ومشاركة القطاع الخاص تنطوي على أهمية حاسمة من أجل تنمية سليمة ومستدامة للبنى التحتية والمحتوى والتطبيق. وينبغي تطوير الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية لكي تلبى المتطلبات الخاصة للمجتمعات المختلفة وتواكب مرحلة تنمية الاقتصاد الوطني وخصائصه البنيوية. ويمكن لهذه الاستراتيجيات أن تستفيد من المعرفة والخبرات الحالية، وسيكون لتبادل المعلومات، لا سيما فيما يتعلق بأفضل الممارسات، دور رئيسي إذ إنه سيسمح للبلدان بالتعلم من بعضها بعض من خلال الحوار بين الأقران.

وينبغي للاستراتيجيات أن تتضمن، بالإضافة إلى تحديد الأهداف، أطراً زمنية ومؤشرات وآليات لرصد الأداء تركز لا على معايير كمية فحسب وإنما على معايير نوعية أيضاً، حتى تكون هذه الاستراتيجيات فعالة وناجعة.

وفي حالة البلدان الأصغر حجماً، يمكن للاستراتيجيات الإقليمية أن تسهم في إيجاد أسواق أكبر وأن تتيح ظروفًا أكثر جاذبية للقطاع الخاص وللبيئة التنافسية. وعلاوة على ذلك، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تضطلع بدور ملائم في سياق التنمية إذ تتيح فرصاً عديدة للإدارات العامة وتساعد على اجتذاب الاستثمارات الخاصة، وتيسر الانطلاق بخطى حثيثة بفضل استعمال تكنولوجيا جديدة ومتقدمة.

\*\*\*

واستناداً إلى هذه المبادئ، حددت الموضوعات التالية ذات الأولوية للاستراتيجيات الإلكترونية من أجل وضع استراتيجيات مستقبلية.

## موضوعات جديدة بالأولوية

### الحكومة الإلكترونية: أكثر كفاءة وأيسر تقييماً

ستساعد الأدوات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جعل السياسات أيسر فهماً وأكثر شفافية مما يؤدي إلى تحسين عمليات رصد الخدمات العمومية وتقييمها ومراقبتها. وإن بوسع الإدارة العامة أن تستعين بأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في تقديم الخدمات العمومية للمواطنين (التعليم والصحة والنقل وما إلى ذلك) وللمنشآت.

### الأعمال التجارية الإلكترونية: قدرة تنافسية أكبر وفرص عمل أفضل

إن بوسع المنشآت كبيرها وصغيرها أن تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشجيع الابتكار وتحقيق مكاسب في الإنتاجية وتخفيض تكاليف المعاملات التجارية والانتفاع بإمكانيات الشبكات. ودعماً لهذه العملية يتعين على الحكومات أن تحفز الإطار التنظيمي، من خلال اعتماد خدمات بيئة تمكينية، من أجل تشجيع تطبيقات ومحتوى الاستثمار الخاص، على أساس البنى التحتية عريضة النطاق المتاحة، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. واستعمال التكنولوجيا الرقمية يمكن أن يدعم دور المنشآت في تعزيز إدارة المشروعات وتنظيمها وتحمل مخاطرها وتشجيع تراكم المعرفة والارتقاء بالمهارات، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة الإنتاجية والدخول وفرص العمل، وتيسير التحسين النوعي لظروف العمل. وينبغي إيلاء عناية خاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم باعتبارها مستفيدة من الأعمال التجارية الإلكترونية وعملاً من عوامل نهضتها.

## المجتمع الإلكتروني: توسيع نطاق المحتوى والتطبيق على المستوى المحلي

إن إشراك ومشاركة الجميع في مجتمع المعلومات بغض النظر عن نوع الجنس أو الوضع الاقتصادي، وتيسير استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحياة اليومية والعمل، يعتبر هدفاً رئيسياً.

وينبغي للحكومات أن تعمل بنشاط وفعالية من أجل إشراك أصحاب المصلحة بمختلف فئاتهم في استحداث التطبيقات التي من شأنها تحسين نوعية الحياة بوجه عام لا سيما في المجالات الرئيسية مثل التعليم والصحة، سواء على المستوى العالمي أو مستوى المجتمع المحلي. وينبغي للسياسة العامة أيضاً أن تشجع استحداث محتوى معلوماتي متنوع مما يساعد على حماية ونشر الثقافة واللغة والتراث على الصعيد المحلي والوطني. وللسلطات المحلية دور هام أيضاً في هذا الميدان لأنها تمثل بالنسبة للمواطنين المستوى الأول للاتصال مع الإدارات، فضلاً عن أن بإمكانها أن تشجع تنمية المجتمعات المحلية. ويعتبر تعزيز التنوع الثقافي والهوية الثقافية، بما في ذلك استحداث محتوى معلوماتي متنوع ورقمنة التراث التربوي والعلمي والثقافي، أولوية هامة في تطوير مجتمع المعلومات. وينبغي كذلك مواصلة البحوث المتعلقة بالتأثيرات الاجتماعية والثقافية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

## التعلم الإلكتروني والتعليم الإلكتروني: تمكين الناس

يرمي التعلم الإلكتروني إلى تنمية المهارات بغية النفاذ إلى المعرفة التي تغطي مسائل عديدة مثل المحتوى المحلي والتعددية اللغوية والتنوع الثقافي وحقوق الملكية الفكرية. ويعتبر النفاذ إلى المعرفة أداة أساسية في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. والإمكانات متاحة لهؤلاء الذين لم يلجوا حتى الآن أبواب النظام التعليمي الرسمي، للحصول على التعليم والمعلومات وفقاً لاحتياجاتهم وثقافتهم. إن التعليم يمكن الناس من التغلب على الفقر، ومن ثم يعتبر التعلم الإلكتروني من أكثر العوامل أهمية في سد الفجوة الرقمية.

\*\*\*

## المتابعة

ينبغي تقديم المبادئ والأولويات سالفة الذكر كمساهمة إقليمية في عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها، وينتظر من تلك المبادئ والأولويات أن تساعد الحكومات على صوغ سياساتها واتخاذ التدابير الضرورية من أجل تطوير مجتمع المعلومات.